

الملف

غاصب مختار
journalist.70@gmail.comوزير التربية: أساتذة جامعيون تركوا نهائياً
وثانويون طلبوا إجازات بلا راتب

عانى القطاع التربوي خلال السنتين الأخيرتين من هجرة الادمغة والكفايات، فباتت هجرة اساتذة الجامعات والطلاب الجامعيين وحتى الثانويين ظاهرة خطيرة، اذ تشير ارقام عن رغبة 90% منهم في الهجرة نتيجة الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة واليأس من امكان تحسن الاحوال. وبات لبنان يحتل المركز 113 من اصل 144 بلدا بالنسبة الى هجرة الكفايات

ارقام المديرية العامة للامن العام دلت على نسب الرغبة او المسعى الى الهجرة، وقد ورد فيها "انه في الاشهر الثمانية الاولى من السنة الحالية وصل عدد طالبي جوازات السفر الى نحو 260 الف جواز، مقارنة بنحو 142 الفا في الفترة نفسها من 2020، اي بزيادة نسبتها 82 في المئة".

تفيد معلومات مرصد الازمة في الجامعة الاميركية في بيروت، ان ملامح هذه الهجرة بدأت تظهر في اواخر العام 2019 لتبلغ ذروتها بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020، ثم في الشهرين الاخيرين مع بلوغ ازمة البنزين والمازوت والكهرباء اوجها، ويرجح ان يكون الرقم نحو 300 الف مهاجر. كما اعلن المرصد ان عدد الذين تقدموا من السفارات بطلب هجرة في الاشهر الماضية بلغ نحو 34 الف شخص.

على الصعيد التربوي والتعليمي، غادرت فئات النخبة المنتجة لبنان خلال الاشهر الماضية، منهم عدد كبير من اساتذة الجامعات (190 من الجامعة الاميركية وحدها). فيما عانت جامعات اخرى خاصة من مشكلة عدم تجديد عقود اساتذتها المتعاقدين سنويا، وكذلك الحال بالنسبة الى الجامعة اللبنانية.

تشير المعلومات المتوافرة الى ان اكثر من 2000 استاذ تقريبا في القطاع الخاص، تركوا التعليم نتيجة تدني الرواتب او فقدان قيمة رواتبهم بعد ارتفاع سعر الدولار.

رغم كل هذه الازمات انطلق العام الدراسي الجديد في 11 تشرين الاول الماضي، بترتيبات واجراءات صعبة، وسط معاناة على اكثر من صعيد.

في هذا اللقاء مع وزير التربية القاضي الدكتور



وزير التربية القاضي الدكتور عباس الحلبي.

لا شك في ان الازمة الاقتصادية والمالية والمعيشية والاجتماعية اصابت قطاع التربية والتعليم كما اصابت سائر القطاعات لاسيما القطاع الصحي والاستشفائي. لكن ليست لدينا احصاءات دقيقة لا عن العائلات التي رافقت اولادها الى الخارج ولا بالنسبة الى المعلمين، بل لدينا معطيات. منذ تسلمي مهام وزارة التربية، تسلمت نحو 120 طلب اجازات بلا راتب من اساتذة في ملاك التعليم الرسمي لمدة ثلاثة واربعة اشهر، ويقيني ان هذه المجموعة تريد النزوح الى الخارج اما بعد توافر عقد عمل لهم مسبقا واما للبحث عن عمل. اخشى ان يزداد عدد طالبي الاجازات، واخشى اكثر انه عند حلول انتهاء الاجازة ان يطلبوا تجديدها. حتى الان

نقابات المعلمين تتحمل المسؤولية بالترويج لمقاطعتها للتدريس

عباس الحلبي، يضيء على المعطيات بازاء هجرة الاساتذة والطلاب، وكيفية معالجة مشكلات العام الدراسي الجديد، لاسيما مشكلة الاساتذة المتعاقدين.

ما هي معطيات وزارة التربية عن هجرة العاملين في القطاع التربوي؟

هذه هي المعطيات الثابتة لدي بالنسبة الى اساتذة التعليم العادي. بالنسبة الى الجامعة اللبنانية فقد سألت رئيس الجامعة السابق الدكتور فؤاد ايوب، فاجاب ان لا احصاءات رسمية لديه لعدد الاساتذة الذين تركوا الجامعة، لكن هناك عددا وافرا ترك لبنان الى فرص عمل في بلدان اخرى.

ماذا بالنسبة الى هجرة الطلاب؟

ثمة اعداد كثيرة من العائلات خافت من تضييع السنة الدراسية على اولادها نتيجة الاضرابات والظروف القائمة، كما ان هناك تلامذة في المراحل الابتدائية والمتوسطة فضل اهلهم عدم تحمل مخاطر تضييع السنة الدراسية عليهم ففضلوا الانتقال الى الخارج. هذا الامر مأساوي في ذاته لان لبنان يفرغ من طبقاته الوسطى والغنية، وعضو انفاق اموالهم في لبنان يذهبون الى بلدان مكلفة ويتحملون اعباء كبيرة نسبة الى الاعباء التي يتكبدونها في لبنان. انا اعتقد ان هذا الامر له علاقة بتصرف نقابات المعلمين التي اوحى بانها قد لا يكون هذه السنة عام دراسي عادي طبيعي، وبالترويج عبر الاعلام ان المعلمين

سيقاطعون التدريس. هذا الامر ادى الى خشية الاهالي وتاليا الى الهجرة القسرية للعائلات والطلاب.

كيف يمكن الحد من هذه الهجرة وما دور وزارة التربية؟

لا يمكن ان تجترح وزارة التربية وحدها الحلول. فهذه المشكلة مرتبطة بسياسة الحكومة لان هناك مطالب مالية تتصل بتدني قيمة الرواتب بعد تدني قيمة العملة الوطنية والغلاء الفاحش وارتفاع بدل النقل الذي لا تغطي الدولة حاليا الا جزءا يسيرا من كلفته. لذلك نعمل مع وزارة المال على تعديل بدل النقل او على الاقل مضاعفته، لتمكين الاساتذة من التنقل الى عملهم في القطاعين العام والخاص. بالنسبة الى الرواتب، فان سياسة الحكومة هي ضد اي زيادة في الرواتب لان الازمة الاقتصادية عندما تتردى يكون من الصعب زيادة الرواتب لما لها من اثر سلبي على قيمة العملة والدخول في دوامة التضخم بنسب اعلى بكثير من النسب الحالية. لكننا فكرنا مع وزير المال، وبعناية رئيس مجلس الوزراء، ان نعود الى فكرة صرف منحة المساعدة الاجتماعية طوال هذه السنة،



سعيانا الى توفير مساعدات بالعملة الاجنبية الى الاساتذة والمتعاقدين والجامعيين.

والتي تدور حول مليون او مليون و300 الف ليرة. هذا الامر لن يقتصر على القطاع التعليمي، بل سيشمل كل موظفي قطاعات الدولة الرسمية والاسلاك العسكرية، وقد وضع على نار حامية. فاذا استقرت الازمة وعادت الحكومة الى العمل السريع، يقر في اول جلسة لمجلس الوزراء. لكننا لم ننتظر توافر الامكانيات لدى الخزينة، وسعيانا مع الجهات المانحة في ما خص قطاع التعليم الرسمي لتوفير مساعدات نقدية بالعملة الاجنبية مباشرة الى الاساتذة والمتعاقدين. بالنسبة الى اساتذة الجامعة اللبنانية، قررت ادارتها بموافقتي، منح الاساتذة منحة قيمتها مليون ليرة للاساتذة المتعاقدين، و20 مليون لمن هم في الملاك، وتقديم مساعدة لصندوق تعاضد الاساتذة بقيمة 6 مليارات ليرة ونصف مليار لتغطية نفقات الاستشفاء وتغطية ادوية الامراض المستعصية والمزمنة، علما ان المبلغ متوافر لدينا. كما ستصيب هذه المنحة سائر الموظفين في الجامعة بنسب اقل.

ما هي الحلول للقطاع الخاص؟

ثمة مشروع قانون في المجلس النيابي بقيمة 500 مليار ليرة سيخصص مبلغ 350 مليارا منها للقطاع الخاص و150 مليارا للقطاع الرسمي، فيما سيتم توزيعها على المدارس بحسب اعداد الطلاب لمساعدتها في تغطية المصاريف التشغيلية.

هناك مشكلة التسرب المدرسي بسبب الضائقة المعيشية ولان ثمة اهلا غير قادرين على مواصلة تعليم اولادهم؟

نسعى الى فتح ابواب التسجيل في المدارس الرسمية امام كل الطلاب لاستيعاب اكبر عدد ممكن، كما نسعى مع منظمة الاونيسكو ومنظمات الامم المتحدة لتوفير امكانيات التعليم لغير المسجلين او غير القادرين على جمعهم وتشجيع اهاليهم على دخولهم المدارس. كما ستخصص صفوف خاصة لهم ضمن اطر وبرامج تعليمية خارج اطار البرامج الرسمية المعتمدة، بما يمكنهم من دخول المدارس.



طلابها. لكن هناك مشكلة نقص في عدد افراد الهيئة التعليمية، لذا سمحنا وفق ظروف كل مدرسة بالتعاقد على حساب مجالس الاهل وصناديق المدارس.

هل من خطوات لتطوير المناهج التعليمية؟
□ لدينا ورشة في هذا الشأن، وهناك ملفان مهمان لتطوير المناهج التعليمية. اطمح الى ان نعلن من الان وحتى نهاية السنة الاطار الوطني للمناهج الجديدة. بالنسبة الى التعليم المهني فتحنا حوارا مع منظمة اليونيسف لتوفير مساعدات لهذا القطاع، بغية تعزيزه وتجهيزه وانصاف المعلمين فيه. اتطلع الى ان يكون لدينا شيء ما قريبا لنعلنه لهذا القطاع.

هناك مشكلات كثيرة في الجامعة اللبنانية كيف تجري معالجتها؟
□ اول خطوة مهمة اتخذناها هي تعيين الدكتور بسام بدران رئيسا للجامعة يوم انتهاء ولاية الرئيس السابق الدكتور فؤاد ايوب، وهي المرة الاولى التي يحصل فيها تعيين مماثل في اليوم نفسه. الرئيس الجديد معروف بانه اكاديمي منفتح، وقد ابلغني انه سيعمل على تحقيق وحدة الجامعة لتحقيق مصلحتها. الخطوة الثانية انه سيقوم بتعيين عمداء اصليين للكليات لان كل العمداء الحاليين هم بالوكالة. ثم سيجار الى النظر في امكان ادخال الاساتذة المتفرغين الى الملاك، ثم الاساتذة المتعاقدين. كل ما نطلبه من الاساتذة منحنا الوقت الكافي لاجراء كل هذه الورشة التي كانت متروكة على مدى سنوات طويلة، اذا ساعدنا صفاء الجو السياسي. اما عن تعزيز الجامعة وتطويرها، فقد بحثت مع الجهات المانحة لتقديم مساعدة مالية فورية تمكنها من اجتياز المرحلة الصعبة التي تمر فيها، وهي بقيمة 19 مليون دولار للاساتذة و14 مليونا للجامعة، بشكل انه اذا تحققت هذه المنحة يمكن ان تحل الكثير من المشكلات والمصاعب التي تواجهها الجامعة. وقد اجرت هذه الدول دراسة بناء على طلبنا لتحديد الموقف من الموضوع.

تنفيذ الخطة الخمسية للوزارة، وتقدمنا كثيرا في هذا الصدد. سيعقد مؤتمر دولي خاص عن التربية في لبنان على هامش مؤتمر الاونيسكو العام في باريس ابتداء من 9 تشرين الثاني، يحضره ممثلون عن جميع الدول لتأمين مستلزمات تنفيذ الخطة الخمسية التي تصيب كل قطاعات التعليم في لبنان.

هل ثمة اجراءات اخرى لتأمين انطلاق عام دراسي آمن وناجح؟
□ نسقنا مع وزارة الصحة للقيام بحملة تلقيح شاملة لجميع الطلاب من 12 سنة وما فوق وللمعلمين والعاملين في المدارس الرسمية والخاصة، وعملنا على توفير 150 الف ليتر مازوت من وزارة الطاقة للمدارس وهناك كميات غيرها. امنا الكتب للقطاعين العام والخاص والقرطاسية لتلامذة المدارس الرسمية لغاية الصف السادس، ووفرننا كل وسائل الوقاية الصحية من كمادات ومعقمات ومستحضرات تنظيف. فضلا عن مساعدات نقدية للمدارس الرسمية بقيمة 14 مليون دولار توزع بحسب احجام المدارس لمساعدتها على تغطية نفقاتها التشغيلية. تتراوح هذه المبالغ بين 5 الاف دولار و20 الفا حسب حجم المدرسة وعدد

ماذا عن خطوات التحضيرات ومعالجة المشكلات القائمة لاسيما مشكلة الاساتذة المتعاقدين الذين لوحوا بمقاطعة التدريس؟
□ في 14 تشرين الاول الماضي وقّعت قرارا بتوزيع المنح التي وردت من الجهات المانحة الى اساتذة الملاك والمتعاقدين وجميع افراد الهيئة التعليمية بجميع مسمياتها، وصولا الى عمال المكتبة والتنظيفات. كل العاملين في القطاع التربوي الرسمي سيصيبهم جزء من المنح وفق شروط العمل والحضور، فمن لم يحضر لن يحصل على المنحة. هذا ما نسميه حافزا على الحضور والتعليم والعمل، وقد وضعنا جدولا تفصيليا لتحديد جدول حضور الاستاذ والموظف. خلافا لبعض الاقوال المغرضة التي قالت ان وزير التربية وعد وكرر الوعود لكننا لم نسمع منه كلمة عن من الجهات الدولية المانحة، سبق ان قلت ان المنح وردت من البنك الدولي ومنظمة اليونيسف ومنظمة الاونيسكو. المبلغ المتوافر حاليا هو 70 مليون دولار ونسعى للحصول على المزيد.

سمعنا انك طلبت ايضا مبلغ 300 مليون دولار، لأي هدف؟
□ طلبت من الجهات المانحة ان تساعدنا على



المساعدات النقدية للمدارس الرسمية ستصل الى 14 مليون دولار.



DOWNLOAD THE APP &
PLAY ON YOUR PHONE

